المقدّمة

يعد أسلوب الشرط واحدا مِن الأساليب المهمّة في لغتنا العربية ، وقد اختلف النحويون في عدّه جملة واحدة أو جملتين، كما اختلفوا في كونه جملة مستقلّة ، أو إدراجه ضمن الجمل الفعلية والاسمية . ويأتي فعل الشرط وجوابه مضارعين ، وهو الأصل في أسلوب الشرط؛ لِدلالتهما على الاستقبال لفظا ومعنى، وقد يكونان ماضيين لفظا، ومعناهما الاستقبال، وقد يتعاكسان، فيكون فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا، أو يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وهو أقل الصور ورودا في العربية. وصدر الشرط لابدّ أنْ يكون فعلا؛ لأنّ أدوات الشرط يجب أنْ تليها الأفعال، وأمّا الجواب فقد يكون فعلا أو جملة اسمية، ويجب اقتران الجواب بالفاء إذا كان فعلاً ماضياً لفظاً ومعنىً، أو ماضياً مقترناً ب(قد)، أو جامداً، أو منفياً، أو كان مضارعاً مسبوقاً بالسين و(سوف)، أو منفياً بـ(ما) أو بـ(لن)، أو كان طَلَبيّا، أو جملة اسمية. ويجوز في الجملة الاسمية أنْ تقترن بـ(إذا) الفجائية (١). ولكن ورد في كلام عدد مِن النحويين واللغويين اقتران جواب الشرط بـ(إلا) كقولهم: (خالدٌ وإنْ كان صادقا إلا أنّه قد يكذبُ أحيانا)، وهذا مخالف للقواعد التي قررها جمهور النحويين.

وفي هذا البحث محاولة لمعرفة أوّليات ظهور هذا التركيب، ووجه الخطأ فيه، وتوجيه بعض النحويين المتأخرين له بما يوافق قواعد العربية.

أوّليّات ظهور اقتران جواب الشرط بـ(إلا):

لعل أبا البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أقْدم مَن وردَ عنده مِثل هذا التركيب في كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية، فمِن ذلك قوله في مذهب الكوفيين في اشتقاق الاسم: "هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنّه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ"(٢). فقوله: (هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنّه فاسد من جهة اللفظ) فيه مبتدأ (هذا) لابدَّ له مِن خبر، وفيه صدر الشرط (وإنْ كان صحيحا) الذي يجب أنْ يكون له جواب، وقوله (إلّا أنّه فاسدٌ مِن جهة اللفظ) لا يصلح أنْ يكون جوابا للشرط؛ لأن جواب الشرط على هذا التقدير يقترن بـ(إلا)، وجواب الشرط لا يقترن بـ(إلا)، وإنما يقترن بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية، إنْ لم يصلح للجواب، كما لا يصح أنْ يكون خبرا للمبتدأ، على تقدير حذف جواب الشرط، وجعْل الشرط وجوابه معترضا بين المبتدأ والخبر ، والتقدير: (هذا إلا أنه فاسدٌ مِن جهة اللفظ)؛ لأنّ أداة الحصر (إلا) لا تقع بين المبتدأ والخبر إلا في الكلام المنفي ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ (آل عمران ١٤٤)، والكلام في المثال المتقدّم مُثْبتْ. وهناك توجيه آخر لهذا التركيب، وهو أنْ يكون قوله: (وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنّه فاسد من جهة اللفظ) خبرا للمبتدأ (هذا)، وهو ممتنع مِن جهتين: أحداهما: أنّ جواب الشرط مقترن بـ(إلا)، والأخرى: الفصل بالواو بين المبتدأ والخبر.

ومِن المواضع الأخرى التي ورد فيها مثل هذا التركيب في كتاب الإنصاف قول أبي البركات في حذف تاء (طلحة) عندما تُجمع على (طلحون): "فهي وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا، فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين؛ فإنه وإن كان

محذوفًا لفظًا إلا أنّه ثابتٌ تقديرًا"(٣)، فاقترنَ جواب الشرط عنده بـ(إلا) مرتين في قوله: (فهي وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا)، وقوله: (فإنه وإن كان محذوفًا لفظًا إلا أنّه ثابتٌ تقديرًا).

ومثْل هذا التركيب كثير في هذا الكتاب(٤) .

ومما ورد مثل هذا التركيب في كتابه أسرار العربية قوله في مذهب الكوفيين في اشتقاق الاسم: "وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنّه فاسد من جهة التصريف،"(٥)، فقوله (إلا أنّه فاسد من جهة التصريف)جواب الشرط المتقدّم : (وإن كان صحيحًا من جهة المعنى)، وقد قرن الجواب وهو جملة اسمية بـ(إلا)، وهذا لا يصح عند جمهور النحويين .

ومِن ذلك قوله في ردّه على مذهب الفرّاء (ت٢٠٧هـ) الذي يمنع تقديم الحال على عاملها المتصرّف، في نحو قولنا: (راكبا جاء زيدٌ)؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على المظهر: "وهذا ليس بشيء؛ لأن "راكبًا" وإن كان مُقدمًا في اللفظ، إلا أنه مؤخر في المعنى"(٦)، فقوله : (إلا أنه مؤخر في المعنى) جواب للشرط المتقدّم، وقد اقترن بـ(إلا)، على أنّ هذا لا يعني أنّ الاستعمال الفصيح لم يرِد في كتبه، فقد قال في رفع جواب الشرط (يقول) في قول زهير(٧) :

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

"وهو وإن كان مرفوعًا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى"(٨)، فقرن الجواب بالفاء، وهو جملة اسمية،على الفصيح مِن كلام العرب، في قوله: (فهو مجزوم في المعنى).

صيغة هذا التركيب قبْلَ أبي البركات:

وأمّا قبل أبي البركات فقد ورد مثْل هذا التركيب عند عدد مِن علماء العربية بصورته الفصيحة، وعلى أكثر مِن وجه، فمِن العلماء مَن أخبرَ عن المبتدأ بالمفرد، وفصل بصدر الشرط بين المبتدأ والخبر، وحذفَ الجواب، ومِنهم مَن أخبر عن المبتدأ بفعل الشرط وجوابه المقترن بالفاء، وفصل بالواو بين المبتدأ والخبر. فمِن الأوّل قول الفرّاء في قراءة عاصم والأعمش قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران٧٥)، بإسكان هاء (يؤدّه) (٩): "فهذا وإن كان توهّما خطأٌ"(١٠)، فأخبر عن المبتدأ (هذا) بـ(خطأٌ)، وأعترضَ بصدر الشرط بينهما، وحذفَ الجواب.

وقول المبرّد (ت٢٨٥هـ) في علّة امتناع التعّجب مِن الألوان والعيوب قياسا على صيغة (ما أفعله) و(أفعِلْ به): "وَالْقَوْل الآخر قَول الْخَلِيل وَهُوَ أَن هَذَا شَيْء قد ثَبت وَاسْتقر فَلَيْسَ يجوز فِيهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان، فَهُوَ وَإِن كَانَ مشتقاً من الْفِعْل بِمَنْزِلَة الْيَد وَالرجل لَا تَقوله كَمَا لَا تَقول مَا أيداه وَلَا مَا أرجله وَإِنَّمَا أَقُول مَا أَشد يَده فعلى هَذَا مَا أَشد حمرته وَمَا أَشد عوره وَكَذَلِكَ جَمِيع بَابهَا"(١١)، فأخبر عن المبتدأ (هو) بشبه الجملة (بمنزلة اليد)، وفصلَ بين المبتدأ والخبر بصدر الشرط اعتراضا في قوله: وَإِن كَانَ مشتقاً من الْفِعْل.

وقول ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش مِن أنّ الكاف في (إياك) والهاء في (إياه) حرفان للخطاب والغيبة: "وهذا مذهب هول، وهو وإنْ كان كذلك جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة"(١٢)، فأخبر عن المبتدأ (هو) بالخبر المفرد (جارٍ)، وفصل بين المبتدأ والخبر بأداة الشرط وفعله ومعموليه.

ومِن الثاني قول الفرّاء في معنى قوله تعالى: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾ (القلم ١٦) "فهو وإن كان الخرطوم قَدْ خص بالسمة فإنه فِي مذهب الوجه"⁽¹³⁾، فإنّ بعض الوجه يؤدّي عن الكل. وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ (التين ٥) "وهو وإن كان واحدًا، فإنه يراد بِهِ: نفعل ذا بكثير من الناس"⁽¹⁴⁾، فأخبرَ في الموضعين عن المبتدأ (هو) بفعْل الشرط وجوابه المقترن بالفاء، وفصل بالواو بين المبتدأ والخبر.

وقول المبرّد في التعجّب مِن الفعل (أعطى) قياسا على صيغة (ما أفعله) مع كونه مزيدا بالهمزة: "فهذا وإن كان قد خرج إِلَى الْأَرْبَعَة فَإِنَّمَا أَصله الثَّلَاثَة، والهمزة فِي أَوله زَائِدَة"⁽¹⁵⁾، فأخبرَ عن المبتدأ (هذا) بفعل الشرط وجوابه المقترن بالفاء.

وقول ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) في باب المفعول فيه: "وأما قولهم: سار الليل والنهار والدهر والأبد فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب "كم"، ولا يجوز أن يكون جواب "متى"، لأنه إنما يراد به التكثير، وليست بأوقات معلومة محدودة"⁽¹⁶⁾، فأخبرَ عن الضمير (هو بفعل الشرط وجوابه المقترن بالفاء،وفصل بالواو بين المبتدأ والخبر. وهذا الوجه الأخير لا يجري على سنن قواعدهم في باب المبتدأ والخبر؛ لأن الأصل ألّا يُفْصَل بينهما بالواو أو الفاء، وإنْ فصلَت الفاء بينهما قليلا، ولاسيّما في خبر الموصولات الاسمية؛ لِشبه الموصول بالشرط، وجعلوا مِنه قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور ٢)، عند مَن جعلَ ما بعد الفاء خبرا لِما قبْلها، وذهبَ آخرون إلى أنّ الخبر محذوف، والتقدير: (في ما يُتْلى عليكم الزانية والزاني)⁽¹⁷⁾.

﴿وقوله تعالى: وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل ٥٣).

اقتران جواب الشرط بـ(إلا) بعد أبي البركات الأنباري

مِن علماء العربية مَن تابع أبا البركات في استعمال هذا التركيب، فقرنَ جواب الشرط بـ(إلا) في مواضع مختلِفة مِن كتبه، كالرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، والأشموني(ت٩٠٠هـ)، وخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، والصبان (ت١٢٠٦هـ)، وغيرهم، ومِنهم مَن لم يرِد مثْل هذا التركيب في مؤلّفاته. فممّا جاء مِن هذا التركيب في كتب الرضي قوله في شرح الكافية في علة تقديم الخبر على المبتدأ: "والغرض وإن كان متأخرا في الوجود، إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائية"(١٨)، فاقترن جواب الشرط عنده بـ(إلا) في قوله: (وإن كان متأخرا في الوجود،

إلا أنه متقدم في القصد)، وقوله في دلالة الأسماء على الغائب دون المتكلم والمخاطب: "فإن لفظ (زيد) وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنّه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا"(١٩)، فقرنَ جواب الشرط بـ(إلا) في قوله: (وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنّه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب). ومِن ذلك قوله في شرح الشافية في إبدال الواو تاءً في (تراث) و(تقوى): " إن قلب الواو تاء وإن كان مطرداً إلا أنه لضرب من الاستحسان"(٢٠)، فقرن جواب الشرط بـ(إلا) في قوله: (وإن كان مطرداً إلا أنه لضرب من الاستحسان)، وقوله في النسب إلى المضاف أو المضاف إليه في العَلم المركّب الإضافي: "فالثاني وإن لم يكن مقصوداً الآن ولا معرِّفاً للأول إلا أنه

مقصود في الأصل"(٢١)، فأتى بـ(إلا) في جواب الشرط في قوله: وإن لم يكن مقصوداً الآن ولا معرِّفاً للأول إلا أنه مقصود في الأصل، وغير ذلك مِن المواضع(٢٢).

ومِن العلماء الذين وردَ عندهم هذا التركيب ابن هشام في كتابيه شرح شذور الذهب وشرح قطر الندى. قال في الفرق بين الحال والتمييز: "وَفهم ممَّا ذكرته فِي حدي الْحَال والتمييز أَن التَّمْيِيز وان أشبه الْحَال فِي كَونه مَنْصُوبًا فضلَة مُبينًا لإبهام إلا أنه يُفَارِقهُ فِي أَمريْن"(٢٣). فقرنَ جواب الشرط بـ(إلا) في قوله: (التَّمْيِيز وان أشبه الْحَال إلا أنه يُفَارِقهُ فِي أَمريْن). وقال في نصبِ الفعل بعد (حتى) مع سبْقها بالفعل الماضي، في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ **أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ**﴾ (البقرة ٢١٤): "لِأَن قَول الرَّسُول وَإِن كَانَ مَاضِيا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زمن الْإِخْبَار إِلَّا أَنه مُسْتَقْبل بِالنِّسْبَةِ إِلَى زلزالهم"(٢٤) . فقرن الجواب ب(إلا) في قوله: (وإن كان ماضيا ... إِلَّا أَنه مُسْتَقْبل بِالنِّسْبَةِ إِلَى زلزالهم .

ومنهم الأشموني في شرح الألفية الذي قال في علة جواز تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخِّر: "لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة"(٢٥) . فجاء الجواب عنده مقترنا بـ(إلا) في قوله: (إلا أنه متقدّم في الرتبة). ومِن ذلك قوله في علة منع تقديم التمييز على عامله في قول العرب: (كفى بزيدٍ رجلا)؛ "لأن (كفى) وإن كان فعلًا متصرفًا إلا أنه في معنى غير المتصرف"(٢٦)، ففي قوله: (وإن كان متصرّفا إلا أنه في معنى غير المتصرّف) اقتران جواب الشرط بـ(إلا)، لا بالفاء أو ب(إذا) الفجائية .

ومِن العلماء الذين وقع هذا التركيب في كلامهم الشيخ خالد الأزهري في شرحه على توضيح المقاصد، فمِن ذلك قوله في معنى (القهقرى) في باب الحال: "فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف"(٢٧)، وقوله في نصبِ الاسم بعد (نعمَ) و(بئسَ) على أنه فاعل في المعنى في نحو قولهم: (نِعمَ رجلا زيدٌ) فـ(رجلًا) وإن كان فاعلًا معنى؛ إذ المعنى نعم الرجل زيد؛ إلا أنه محوّل"(٢٨)، فقرن جواب الشرط في الموضعين بـ(إلا) .

وممّن ورد هذا التركيب في كتبهم الحافظ جلال الدين السيوطي، فمِن ذلك إيراده رأي ابن الحاج في مذهب مَن قال بحرفية الفعل (كان): "هُوَ وَإِن كَانَ فِي بادئ الرَّأْي ضَعِيفا إلا أنه أقوى لمن تَأمّل؛ لِأَنَّهَا لَا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى الْمُضِيّ فِي خبر مَا دخلت عَلَيْه"(٢٩)، وقوله في علة بناء الاسم إذا أشبه الحرف، وعدم بنائه إذا أشبه الفعل: "وشبهُ الِاسْم بِالْفِعْلِ وَإِن كَانَ نوعا آخر إلا أنه لَيْسَ فِي الْبعد عَن الِاسْم كالحرف"(٣٠)،فاقترن جواب الشرط عنده في الموضعين بـ(إلا). وقال في المزهر في تفضيل الحطيئة للشاعر الجاهلي أبي دؤاد على غيره مِن الشعراء: "وهو وإن كان فحلا قديما، وكان امرؤ القيس يتوكأ عليه، ويَرْوِي شعره، فلم يقل فيه أحد من النُّقَاد مقالَة الحطيئة"(٣١)، فقوله: (فلم يقل فيه أحد من النُّقَاد مقالَة الحطيئة)، لا يسوغ فيه دخول الفاء على خبر المبتدأ إنْ حُمِل الكلام المنفي بـ(لم) على أنه خبر المبتدأ (هو) في النص المتقدّم، وجعْل الشرط (وإنْ كان) وجوابه المحذوف معترِضا بين المبتدأ والخبر. ولا يصح أنْ تكون الفاء رابطة بين الشرط والجواب، إنْ حُمِل الكلام المنفي بـ(لم) على أنه جواب الشرط الذي قبله، وأعْرِب الشرط وجوابه خبرا للضمير المتقدّم (هو)؛ لأن الفاء لا تقترن بجواب الشرط المنفي بـ(لم)(٣٢).

وورِدَ هذا التركيب كثيرا عند الصبان مِن المتأخرين، فمِن ذلك ما ذهب إليه مِن أنّ (نول) في قولهم: (لا نولك أنْ تفعل) اسم مفعول وليس مصدرا في قوله: "لأن نول وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل"(٣٣). ومِن ذلك مذهبه في تقديم تعريف العلميّة على التعريف بالألف واللام الذي قال فيه: "وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوي"(٣٤). وغيرها مِن المواضع(٣٥).

وقال في ما ورد عن عدد مِن النحويين واللغويين مِن نحو قولهم: (زيد وإنْ كثر ماله لكنه بخيل)، {وهو قريب مما نحن فيه} "واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل، مع وقوعه في كلامهم"، وخرّجهُ على أنّ الخبر محذوف، والتقدير

(زيدٌ بخيلٌ وإنْ كثُرَ ماله لكنه بخيلٌ)، أو أنّ جملة الاستدراك خبرٌ عن المبتدأ(٣٦). ولا يخفى ما في هذا التوجيه مِن البعد والتكلّف. وقد ورد عنده هذا الاستعمال حينما ذكر أن الباء زائدة في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ﴾ (المائدة ٦)، على مذهب الإمام مالك، فيكون الحُكم مسح الرأس كلّه بقوله: "وهو وإن كان عملًا بالمجاز لكنه أحوط"(٣٧).

العلماء الذين ورد عندهم هذا التركيب بصورته الفصيحة بعد أبي البركات الأنباري :

وردَ هذا التركيب بصورته الفصيحة عند كثير مِن علماء العربية المتقدمين والمتأخرين كالمرادي (ت٧٤٩هـ) الذي قال في مجيء العدد (واحد) اسما لا صفة: "وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصغير؛ إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثاني

فما فوقه"(٣٨). فالجملة الفعلية المنفية: (لا يمكن أنْ يُراد به التصغير) خبر عن الضمير المنفصل (هو)، والشرط الذي بينهما معترِض، وجوابه محذوف، والتقدير: (هو لا يمكن أنْ يُراد به التصغير).

وممن ورد عندهم هذا التركيب بصورته الفصيحة ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) في شرح الألفية الذي قال في مجيء ياء الضمير في حالة الرفع والنصب والجر كالضمير (نا) ومخالفتها لها في أنها تكون في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالتي النصب والجر للمتكلم: "بخلاف الياء فإنها وإن استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة"(٣٩). فالجملة المنفية بـ(لم) في قوله: (لم تكن بمعنى واحد) خبر (إنّ) المتقدّمة، والتقدير: (إنّها لم تكن بمعنى واحد) .

وردَ هذا التركيب بصورته الفصيحة عند الصبان في مجيء لفظة (قريب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦) بزنة (فعيل) بمعنى (فاعل): "وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطي ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول"(٤٠) . فالجملة الفعلية المصدّرة بـ(قد) في قوله: (قد يعطي ما بمعنى فاعل) خبرٌ عن الضمير المنفصل (هو)، والتقدير: (هو قد يعطي ما بمعنى فاعل) .

وقد حرصَ أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف في فن الصرف، ومصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية، ومصطفى أمين وعلي الجارم في كتابهما النحو الواضح على اجتناب هذا التركيب بصورته غير الصحيحة، فخلَت كتبهم منه.

وذكر عباس حسن في النحو الوافي أنّ هذا النوع مِن الاستثناء في نحو قولنا: (خالدٌ وإن كان صادقا إلا أنه قد يكْذبُ أحيانا) غير معروف عن العرب المستشهد بكلامهم، وإنما هو مِن أساليب المولّدين (٤١) .

وهذا التركيب بصورته غير الصحيحة أكثر مِن أن يُحْصى عند المعاصرين، وأكتفي بمثالين لاثنين منهم ممّن تصدّوا لتحقيق الكتب النحوية والصرفية، أحدهما عبد المقصود محمد

عبد المقصود محقق كتاب شرح الشافية لركْن الدين الاستربادي الذي أشار في مقدّمة التحقيق إلى الركود العلْمي والأدبي بسبب غزو المغول بقوله: "وإذا كان الغزو المغولي للشرق الأدنى قد نتج عنه ذلك الركودُ العلمي والأدبي، إلا أنه كان ركوداً مؤقتاً؛ حيث أخذ النشاط يدب في هذين الميدانين"(٤٢) . فاستعمل (إلا) في غير موضعها حين جعَلَها مقترِنة بجواب شرط (إذا) في قوله: (وإذا كان الغزو المغولي للشرق الأدنى قد نتج عنه ذلك الركودُ العلمي والأدبي، إلا أنّه كان ركودا مؤقّتا) ، والصواب أنْ يقول: (فإنّه كان ركودا مؤقّتا) . واستعملَ ظرف المكان (حيث) رابطة في النص المتقدّم في قوله: (حيث أخذ النشاط يدب في هذين الميدانين)، وهي لا تُستعمَل في هذا الموضع، وكان ينبغي أنْ يقول: إذ أخذَ النشاط يدبُّ ، أو: فقد أخذَ النشاط يدبُّ.

والآخر الشيخ يوسف محمد البقاعي محقق كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري الذي قال في معنى (القهقرى): "فإنه وإن كان مبنيا لهيئة الفاعل، إلا أنه اسم

للرجوع إلى الخلف"[٤٣]، فقرن جواب الشرط بـ((إلا) في قوله: وإن كان مبنيا لهيئة الفاعل، إلا أنه اسم للرجوع إلى الخلف. وقال في توجيه المثال (ما أحسنَ زيدا رجلا)، في باب التمييز: "فإنه وإن كان مفعولا في المعنى إلا أنه ليس محولا عن المفعول لأنه عين ما قبله"[٤٤]، فقرن جواب الشرط بـ(إلا) في قوله: وإن كان مفعولا في المعنى إلا أنه ليس محولا عن المفعول .

نتائج البحث :

تبيّنَ مِن استقراء النصوص العربية الواردة في مؤلّفات علماء العربية المتقدّمين والمتأخّرين التي تمثّل لغة هؤلاء العلماء في عصور العربية المختلفة أنّ أسلوب الشرط المصدّر بالاسم له ثلاث صوَر، الصورة الأولى: الإخبار عن الاسم المتقدّم بالمفرد، والاعتراض بالشرط بين المبتدأ والخبر، كقولنا: (زيدٌ وإنْ كثُرَ مالُه بخيلٌ)، وهذه الصورة أفصح الصور الثلاث، بناءً على القواعد النحوية التي قررها علماء العربية.

الصورة الثانية: الإخبار عن الاسم المتقدّم بفعل الشرط وجوابه المقترن بالفاء، كقولنا: (زيدٌ وإنْ كثُرَ مالُه فإنّه بخيلٌ)، وهذه الصورة دون الصورة الأولى في الفصاحة؛ لِما فيها مِن الفصل بالواو بين المبتدأ والخبر .

الصورة الثالثة: اقتران جواب الشرط بـ(إلا)، كقولنا: (زيدٌ وإنْ كثُرَ مالُه إلا أنّه بخيلٌ)، وهذه الصورة الأخيرة التي ظهرتْ بعد القرن الخامس الهجري عند أبي البركات الأنباري وعدد مِن العلماء الذين جاؤوا بعده: غير صحيحة في العربية؛ لأنّ جواب الشرط لا يقترن بـ(إلا)، وإنّما يقترن بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية قليلا. ولا يجوز أنْ يُفْصَل بين المبتدأ (زيد، والخبر (أنّه بخيلٌ) بـ(إلا) في الكلام المثْبت، فلا يصح أنْ يُقال: (زيدٌ إلا أنّه بخيلٌ) .

الهوامش:

(١) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٢٨١-١٢٨٢، ومغني اللبيب ١٢٧/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/٣٧-٣٨، ورصف المباني ١٨٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣/١ .

(٤) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣/١، و٥٠/١، و٦٨/١، و ٢٤٨/١، و٢٥١/١، و٢٦٠/١، و٢٩٥/١، و٤٥٦/٢، و٧٠٠/٢.

(٥) أسرار العربية ٣٦.

(٦) أسرار العربية ١٥١ .

(٧) يُنظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١١٥ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٥/٢ ويُنظرو ٧٢/١ و٣٣١/١، و ٥٧٣/٢،

(٩) قال الأزهري في رواية إسكان الهاء إنها وهمٌ؛لأن الأعرابي يختلس الحركة في نحو هذا اختلاسا، فإذا سمعه الحضريّ ظنّه جزما، يُنظر معاني القراءات ٢٦٢، على أنّ قراءة إسكان الهاء قرأ بها حمزة وعاصم برواية أبي بكر، ورُوِي نحوه عن أبي عمرو، فهؤلاء ثلاثة مِن القرّاء السبعة قرؤوها بالإسكان، فكيف تكون وهما؟ يُنظر السبعة في القراءات ٢١١ .

(١٠) معاني القرآن للفرّاء ٢٢٣/١.

(١١)المقتضب ١٨٢/٤، ويُنظر ٢٢٦/٤.

(١٢) الخصائص ١٩١/٢، ويُنظر ١٤٦/٢.

(١٣) معاني القرآن للفرّاء ١٧٤/٣.

(١٤) معاني القرآن للفرّاء ٢٧٦/٣.

(١٥) المقتضب ١٧٨/٤.

(١٦) الأصول في النحو ١٩١/١، ويُنظر الإتباع لأبي الطيّب اللغوي ٢٨، و الخصائص ٢١٥/٢ و ٣٩٤/٢، و٢٤/٣، والمنصف ٥٧.

(١٧) يُنظر همع الهوامع ٤٠٣/١.

(١٨) شرح الكافية للرضي ٦٧/١.

(١٩) شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢.

(٢٠) شرح الشافية للرضي ٢١٥/١.

(٢١) شرح الشافية للرضي ٧٤/٢.

(٢٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣٤/٢، و ٧٧/٢، و٢٤٩/٢، و ٤٠/٣، و ١٩٦/٤، ويُنظر شرح الكافية للرضي ١٢٤/١، و ١٥٩/١، و ٩٩/٢، و ٤١/٣، و ٤٤٤/٣.

(٢٣) شرح شذور الذهب ٣٣٠.

(٢٤) شرح قطر الندى ٦٧.

(٢٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٠٧/١.

(٢٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٥/٢، وينظر ٤١/٤.

(٢٧) شرح التصريح على التوضيح ٥٧٠/١.

(٢٨) شرح التصريح على التوضيح ٦٢٦/١.

(٢٩) همع الهوامع ٤٧/١.

(٣٠) همع الهوامع ٧١/١.

(٣١) المزهر ٤٠٧/٢.

(٣٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٧٨١/٣-٢٧٨٢، وشرح ابن عقيل ٣٧/٤.

(٣٣) حاشية الصبان ٢٧٦/١.

(٣٤) حاشية الصبان ٧/٢.

(٣٥) تنظر حشية الصبان ٨٣/٢، و ٢١١/٢، ويُنظر الكليات للكفوي ٧٢٧، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٠٨٣/٢.

(٣٦) حاشية الصبان ٢٨٤/١.

(٣٧) حاشية الصبان ٣٣١/٢، ويُنظر الفلاح في شرح المراح ٦٢، وتاج العروس ٣٦٧/٣٤.

(٣٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٣٠/٣.

(٣٩)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٩٤/١.

(٤٠) حاشية الصبان ٣٧٥/٢.

(٤١)يُنظر النحو الوافي ٤٥٢/١.

(٤٢) مقدّمة شرح الشافية لركن الدين الاسترابادي ١٩/١.

(٤٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٠/٢ الحاشية .

(٤٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٠١/٢ الحاشية .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- . الإتباع، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م .
- . أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ،)، تحقيق بركات يوسف هبود، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
- . الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السهل المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- . الإنصاف في مسائل الخلاف،بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وبحاشيته كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ المحقق، الناشر دار الفكر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، (د ت).
- . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن احمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر دار الفكر، بيروت–

لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة الأولى، الكويت .

. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م .

. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، الناشر دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .

. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، (د ت) .

. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّمَ له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

. رصف المباني في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،الطبعة الثالثة،٢٠٠٢م .

. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، الناشر دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

. شرح التصريح على التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت٩٠٥هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد ركن الدين الأسترابادي، (ت ٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م .

. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د ت).

. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

. شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الإسترابادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، الناشر جامعة قار يونس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م .

. الفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، وهو في حاشية كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، شمس الدين أحمد المعروف بـ(دنقوز) (ت ٨٥٥هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، القاهرة، ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م .

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، (د ت) .

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

(ت٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، بيروت/ لبنان، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الناشر دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، الناشر كلية الآداب/ جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م .
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، (د ت).
- المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الناشر دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق د. علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م .

. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، (د ت) .

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الناشر المكتبة التوفيقية، مصر، الطبعة الأولى، (د ت).

Summary of the study

The study dealt with one of Grammatical structures incorrect which appeared in the literature used a number of Arab scientists latecomers, and Commonly used at the side of contemporary, and it is a coupling condition answer with **(except)** as this example: (Khalid Despite his sincerity, but sometimes lie), and the emergence of this installation Firsts, and Cause of error in it.

PH.D. Ali Nasser mohammed

University of Baghdad

The college of Education Ibn Rushd

Arabic department.